البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
تشرين أول 2011

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	27
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	37

الخلاصة التنفيذية

- **تظهر أحدث المؤشرات المتاحة عن عام 2011، تبايناً في أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجّلت فيه الصادرات الوطنية ورصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة نمواً ملموساً، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً واضحاً كبند مقبوضات السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. هذا وقد أظهرت تقديرات دائرة الإحصاءات العامة تحسن معدل النمو الحقيقي خلال الربع الثاني من عام 2011 ليصل إلى 2.4٪، وليرتفع بذلك معدل النمو الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2011 إلى 2.3٪.**

- **الإنتاج والأسعار**، سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ خلال الربع الثاني من عام 2011 مقابل 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، وعليه فإن معدل النمو الحقيقي خلال النصف الأول من عام 2011 يصل إلى 2.3٪ بأسعار السوق مقابل 1.9٪ خلال النصف الأول من عام 2010. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بنسبة 4.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 4.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2010.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**
  - انخفض رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 941.1 مليون دولار (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 11,300.1 مليون دولار.
  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 1,494.9 مليون دينار (6.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتبلغ 23,801.6 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 1,112.9 مليون دينار (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,564.3 مليون دينار.
  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 1,528.5 مليون دينار (6.8٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 24,033.3 مليون دينار.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 382 نقطة (16.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 1,991.6 نقطة.

- **وعلى صعيد المالية العامة**، سجلت الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 وفراً مالياً بلغ 75.1 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 439.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آب 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 501.0 مليون دينار ليبلغ 7,353.0 مليون دينار (36.1٪ من GDP)، فيما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 33.7 مليون دينار ليصل إلى 4,644.5 مليون دينار (22.8٪ من GDP)، *وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 58.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في نهاية آب 2011.*

- **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 بنسبة 16.1٪ لتبلغ 3,757.5 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 18.1٪ لتبلغ 8,425.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 19.7٪ ليبلغ 4,668.1 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى انخفاض مقبوضات بند السفر بنسبة بلغت 17.7٪ وانخفاض مدفوعاته بنسبة 2.5٪، وانخفاض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة بلغت 4.5٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2011 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,151.4 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 549.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 560.9 مليون دينار مقارنة مع 655.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2010. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر حزيران من عام 2011 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,896.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل للخارج بلغ 13,220.1 مليون دينار في نهاية شهر آذار من عام 2011.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- انخفض رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الثلاثـة أربـاع الأولى من عام 2011 بمقدار 941.1 مليون دولار (7.7٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2010 ليبلغ 11,300.1 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 6.8 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عـام 2011 بمقـدار 1,494.9 مليـون دينـار (6.7٪) عـن مسـتواها المسـجل في نهايـة عـام 2010 لتبلـغ 23,801.6 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصـة في نهايـة الثلاثـة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 1,112.9 مليون دينار (7.7٪) عن مسـتواه المسـجل في نهاية عام 2010 ليبلغ 15,564.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهايـة الثلاثـة أربـاع الأولى من عام 2011 بمقدار 1,528.5 مليـون دينـار (6.8٪) مقارنـة بمسـتواه في نهايـة عـام 2010 ليبلغ 24,033.3 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كل من التسهيلات وودائع التوفير لـدى البنـوك المرخصـة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، بينما ارتفعت أسعار الفائدة على كـل مـن ودائع لأجل وتحت الطلب وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 382.0 نقطة (16.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 1,991.6 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بحوالي 3.0 مليار دينار (13.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010 لتصل إلى 18.9 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام			الرصيد في نهاية أيلول	
2010			2010	2011
US$ 12,241.2	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي		US$ 11,202.5	US$ 11,300.1
12.5٪			3.0٪	-7.7٪
22,306.7	السيولة المحلية		21,619.3	23,801.6
11.5٪			8.0٪	6.7٪
14,451.4	التسهيلات الائتمانية		14,012.0	15,564.3
8.5٪			5.2٪	7.7٪
12,979.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)		12,735.1	14,067.9
7.8٪			5.8٪	8.4٪
22,504.8	إجمالي ودائع العملاء		21,803.9	24,033.3
10.9٪			7.4٪	6.8٪
17,617.2	دينار		16,975.5	18,727.7
11.0٪			7.0٪	6.3٪
4,887.6	أجنبي		4,828.4	5,305.6
10.2٪			8.9٪	8.6٪
18,343.9	ودائع القطاع الخاص (مقيم)		17,728.9	19,529.0
12.8٪			9.1٪	6.5٪
15,214.4	دينار		14,649.5	16,082.6
12.7٪			8.5٪	5.7٪
3,129.5	أجنبي		3,079.4	3,446.4
13.5٪			11.7٪	10.1٪

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول 2011 بمقدار 340.4 مليون دولار (2.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق لتبلغ 11,300.1 مليون دولار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد انخفضت الاحتياطيات بمقدار 941.1 مليون دولار (7.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (6.8) شهور.

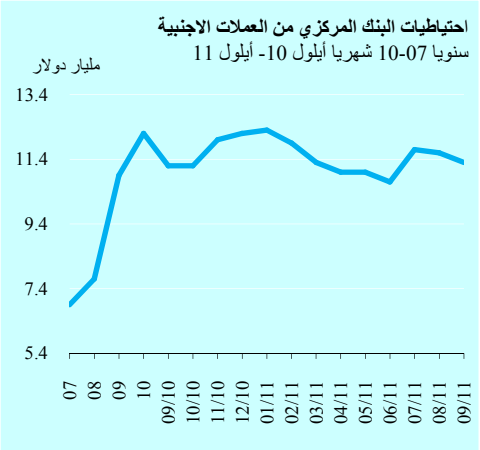

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2011 بمقدار 31.9 مليون دينار (0.1٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 23,801.6 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 152.7 مليون دينار (0.7٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,494.9 مليون دينار (6.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,606.0 مليون دينار (8.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مع نهاية عام 2010 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة: -**

- ارتفعت الودائع في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 1,235.8 مليون دينار (6.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2010 لتصل إلى 20,698.9 مليون دينار،

وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,430.5 مليون دينار (8.3٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

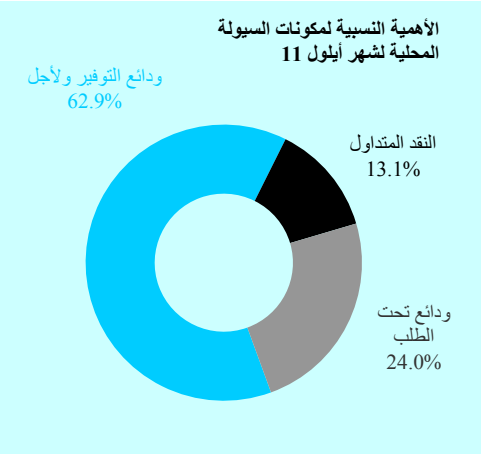

- ارتفع النقد المتداول في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 259.0 مليون دينار (9.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 3,102.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 175.5 مليون دينار (6.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

● العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:

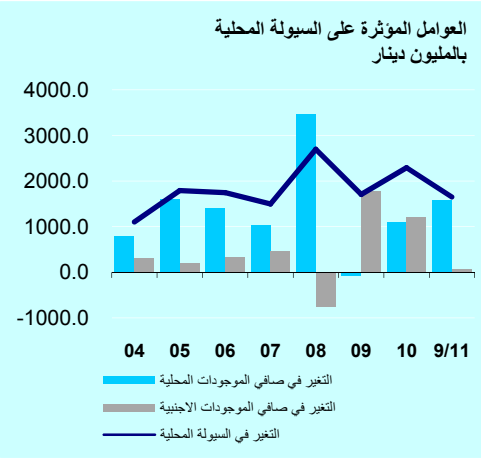

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 1,573.4 مليون دينار (12.9٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقابل ارتفاع قدره 996.8 مليون دينار (9.0٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 566.7 مليون دينار (8.3٪)، وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 1006.7 مليون دينار (5.3٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بمقدار 78.5 مليون دينار (0.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2010، مقارنة مع ارتفاع مقداره 609.1 مليون دينار (6.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2010. وقد تأتى هذا الانخفاض كمحصلة لانخفاض هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 216.1 مليون دينار وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 137.6 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2010		تغير الرصيد كما هو في نهاية أيلول 2010	2011
1,197.1	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**609.1**	**-78.5**
718.3	البنك المركزي	-77.8	-216.1
478.8	البنوك المرخصة	686.9	137.6
1,096.3	**الموجودات المحلية (صافي)**	**996.9**	**1,573.4**
-574.7	البنك المركزي، منها:	261.5	566.7
-275.1	الديون على القطاع العام (صافي)	-235	154.3
-299.6	أخرى (صافي*)	496.3	411.9
1,671.0	البنوك المرخصة	735.3	1,006.7
597.9	الديون على القطاع العام (صافي)	513.5	570.2
919.3	الديون على القطاع الخاص	711.7	1,106.0
153.8	أخرى (صافي)	-489.8	-669.0
2,293.4	**السيولة المحلية (M2)**	**1,606.0**	**1,494.9**
164.1	**النقد المتداول**	**175.5**	**259.1**
2,129.3	**الودائع، منها:**	**1,430.5**	**1,235.8**
342.3	بالعملات الأجنبية	273.1	331.1

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

❐ هيكـل أسعــار الفائــدة

◆ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2011/6/1 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.50٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.25٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

نهاية 2010		أيلول 2010	أيلول 2011
4.25	إعادة الخصم	4.25	4.50
4.00	اتفاقيات إعادة الشراء	4.00	4.25
2.00	نافذة الإيداع	2.00	2.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع منذ شهر تشرين أول 2008، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.
- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

◆ أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

- **أسعــار الفائــدة علـى الـودائـــع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيلول من عام 2011 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.41٪، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد ارتفع بمقدار نقطة أساس واحدة.

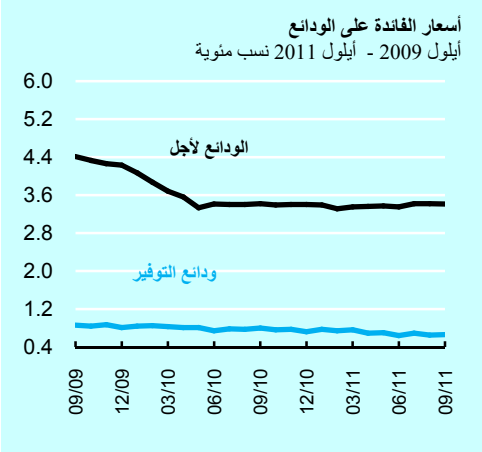

– **ودائع التوفير:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيلول 2011 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.70٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد انخفض بمقدار 7 نقاط أساس.

– **ودائع تحت الطلب:** حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيلول 2011 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.47٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010 فقد ارتفع بمقدار 3 نقاط أساس.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

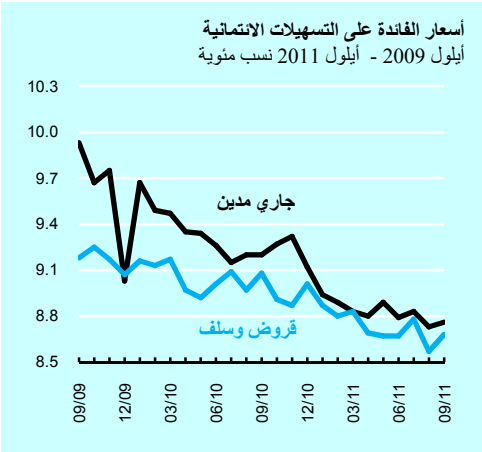

– **الجاري مدين:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيلول 2011 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.76٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفض بمقدار 36 نقطة أساس.

- **الكمبيـــالات والاســـناد المخصـومة**: ارتفـع الوسـط المرجح لأسـعار الفائـدة علـى الكمبيـــالات والاســـناد المخصـومة في نهايـة شـهر أيلول 2011 بمقدار 28 نقطة أسـاس عـن مسـتواه المسـجل في نهاية الشهر السابق ليبلـغ 9.28٪، أمـا عـن مسـتواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفـض بمقـدار 13نقطـة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام		أيلول		التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
2010		2010	2011	
	الـودائـع			
0.44	تحت الطلب	0.42	0.47	3
0.77	توفيـر	0.76	0.70	-7
3.40	لأجل	3.42	3.41	1
	التسهيـلات الائتمانية			
9.41	كمبيالات واسناد مخصومة	9.45	9.28	-13
9.01	قروض وسلف	9.08	8.68	-33
9.12	جاري مدين	9.20	8.76	-36
8.20	الإقراض لأفضل العملاء	8.20	8.22	2

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القـروض والسـلف**: ارتفـع الوسط المرجح لأسعار الفائـدة علـى القـروض والسـلف في نهايـة شـهر أيلـول 2011 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشـهر السـابق ليبلـغ 8.68٪، أما عن مستواه المسجل في نهاية 2010 فقد انخفض بمقدار 33 نقطة أساس.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر أيلـول 2011 مـا نسـبته 8.22٪، مرتفعاً بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2010.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2011 ما مقداره 15,564.3 مليون دينار، بإرتفاع مقداره 67 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 33.8 مليون دينار (0.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد بلغ الارتفاع في إجمالي التسهيلات الائتمانية ما مقداره 1,112.9 مليون دينار (7.7٪)، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 694.8 مليون دينار (5.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 378.6 مليون دينار (12.2٪)، والتسهيلات الممنوحة لقطاع "الصناعة" بمقدار 338.8 مليون دينار (17.6٪)، تلا ذلك الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاعي الإنشاءات والتجارة العامة وبمقدار 187.9 مليون دينار (5.9٪) و105.9 مليون دينار (2.9٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) وبمقدار 1,088.8 مليون دينار (8.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010. كذلك ارتفع رصيد كل من التسهيلات المقدمة للقطاع العام والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 73.8 مليون دينار (16.5٪) و0.6 مليون دينار (13.6٪) على التوالي. في حين انخفضت التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 50.3 مليون دينار (4.9٪).

الودائـع لـدى البنـوك المرخصــة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2011 ما مقداره 24,033.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 342.5 مليون دينار (1.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 59.7 مليون دينار (0.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد ارتفع رصيد إجمالي الودائع بمقدار 1,528.5 مليون دينار (6.8٪) وذلك مقابل ارتفاع بلغ 1,505.5 مليون دينار (7.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,185.1 مليون دينار (6.5٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 238.8 مليون دينار (9.9٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 27.4 مليون دينار (13.5٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 77.2 مليون دينار (5.0٪)، وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2010.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع كل من الودائع بالدينار وبالعملات الأجنبية بمقدار 1,110.5 مليون دينار (6.3٪) و418.0 مليون دينار (8.6٪) على التوالي، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2010.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر أيلول 2011 بمقدار 22.2 مليون دينار (12.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 198.3 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 113.8 مليون دينار (25.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,348.4 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 3,314.5 مليون دينار (58.5٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيلول 2011 بواقع 70.6 مليون سهم (25.0٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 353.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 111.5 مليون سهم (24.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 3,453.5 مليون سهم بالمقارنة مع 5,778.7 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول 2011 انخفاضاً قدره 44.8 نقطة (2.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 1,991.6 نقطة، بالمقارنة

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

أيلول			
2011	2010		2010
1,991.6	**2,306.5**	الرقم القياسي العام	**2,373.6**
2,549.0	2,818.4	القطاع المالي	2,911.7
2,144.8	2,389.4	قطاع الصناعة	2,576.6
1,560.7	1,967.2	قطاع الخدمات	1,897.2

المصدر: بورصة عمان.

مع ارتفاع بلغ 57.5 نقطة (2.6٪) خلال الشهر المماثل من عام 2010. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 382.0 نقطة (16.1٪) عن مستواه المسجّل في نهاية عام 2010، مقابل انخفاض قدره 227.0 نقطة (9.0٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء هذا الانخفاض، نتيجة انخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث انخفض الرقم القياسي لكل من قطاع الصناعة بمقدار 431.8 نقطة (16.8٪) والقطاع المالي بمقدار 362.7 نقطة (12.5٪) وقطاع الخدمات بمقدار 336.5 نقطة (17.7٪) وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2010.

- **القيمــة السوقيــة للأسهــم:**

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول 2011 ما مقداره 18.9 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.8 مليار دينار (4.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع مقداره 0.7 مليار دينار (3.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2010. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 3.0 مليار دينار (13.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2010، مقارنة مع انخفاض بلغ 1.7 مليار دينار (7.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2010.

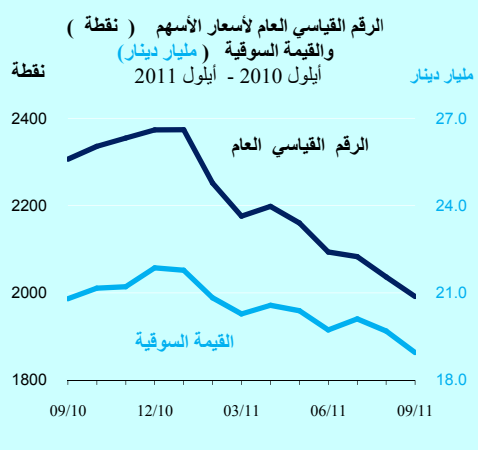

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر أيلول 2011 تدفقاً سالباً بلغ 0.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 2.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2010، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيلول 2011 ما قيمته 30.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 30.9 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 79.6 مليون دينار مقارنة بتدفق سالب قدره 19.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

عام		أيلول	
2010		2010	2011
6,690.0	حجم التداول	559.9	198.3
26.8	معدل التداول اليومي	28.0	9.9
21,858.2	القيمة السوقية	20,798.2	18,944.3
6,988.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	564.2	353.3
(14.6)	صافي استثمار غير الأردنيين	(2.4)	(0.5)
1,036.6	شراء	81.7	30.4
1,051.2	بيع	84.1	30.9

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصة

- سجل (GDP) خلال الربع الثاني من عام 2011 نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ بأسعار السوق مقابل نمو نسبته 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات والذي شهد تراجعاً نسبته 4.1٪ فإن معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار الأساس يصل إلى 3.9٪ بالمقارنة مع 1.9٪ خلال الربع ذاته من عام 2010.
- أما خلال النصف الأول من عام 2011، فقد بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي 2.3٪ بأسعار السوق و 3.2٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 1.9٪ بأسعار السوق و 3.0٪ بأسعار الأساس خلال النصف الأول من عام 2010.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.8٪ مقابل ارتفاع نسبته 4.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

تطورات GDP خلال النصف الأول 2011

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حقق الاقتصاد الوطني خلال الربع الثاني من عام 2011 نتائج ايجابية، حيث سجل (GDP) **نمواً حقيقياً نسبته 2.4٪ مقابل نمو نسبته 1.4٪ خلال نفس الربع من عام 2010.**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق 2009- 2011

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	5.1	5.2	7.7	3.9	**5.5**
GDP بالأسعار الجارية	7.2	7.7	9.0	9.6	**8.5**
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4			
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6			

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

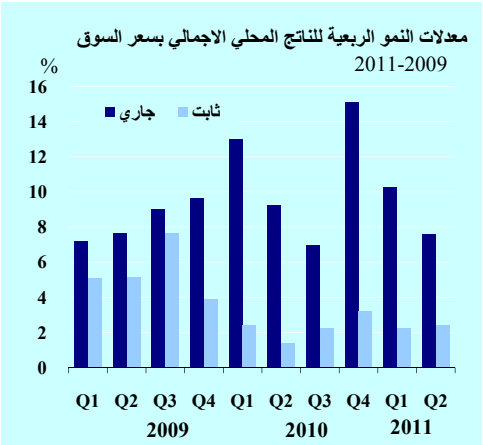

أما خلال النصف الأول من عام 2011 فقد بلغ معدل النمو الحقيقي ما نسبته 2.3٪ بالمقارنة مع 1.9٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2010. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع بنسبة 2.1٪ خلال النصف الأول من عام 2011، **فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 3.2٪** مقابل نمو نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية فقد سجل نمواً نسبته 8.9٪ بالمقارنة مع نمو أعلى بلغ 11.0٪ خلال النصف الأول من عام 2010. **وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال النصف الأول من عام 2011 بنسبة 6.4٪**، مقابل ارتفاع أكبر نسبته 9.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

وبشكل أكثر تفصيلاً، أظهرت القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2011 تفاوتاً في أدائها. فمن ناحية، **شهد قطاع "الصناعات الاستخراجية"** نمواً حقيقياً ملحوظاً بلغ 25.1٪ مقابل تراجع نسبته 6.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، كما سجل قطاع **"الصناعات التحويلية"** نمواً نسبته 4.1٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 1.5٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي. وكذلك شهد قطاعا **"التجارة والمطاعم والفنادق"** و**"الكهرباء والمياه"** تحسناً في

أدائهما خلال النصف الأول من عام 2011 حيث سجلا نمواً نسبته 4.7٪ و 1.5٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.5٪ و 9.5٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010. وفي المقابل، **شهدت قطاعات "خدمات المال والتأمين والعقارات" و"الزراعة" و"النقل والاتصالات" تباطؤاً في أدائها** خلال النصف الأول من عام 2011 حيث سجلت نمواً نسبته 4.3٪ و 4.3٪ و 2.9٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 8.9٪ و 7.8٪ و 5.6٪ على الترتيب خلال نفس الفترة من عام 2010.

أما **قطاع "الإنشاءات"، فقد شهد تراجعاً ملموساً** بواقع 11.2٪ مقابل تراجع أقل نسبته 3.9٪ خلال النصف الأول من عام 2010.

وعلى صعيد مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي بأسعار الأساس الثابتة خلال النصف الأول من عام 2011، فقد بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP ما مقداره 0.8 نقطة مئوية و 2.4 نقطة مئوية تباعاً، مقابل -0.02 نقطة مئوية و 3.02 نقطة مئوية خلال النصف الأول من عام 2010.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت آخر المؤشرات الاقتصادية القطاعية تفاوتاً واضحاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات كميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة، والرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء، والمساحات المرخصة للبناء، أظهر عدداً آخر من المؤشرات تباطؤاً في أدائها أبرزها عدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية. في المقابل، تراجع أداء مؤشرات أخرى أبرزها إنتاج الأسمدة، وعدد المغادرين، وإنتاج الأحماض الكيماوية، إلى جانب الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية.

وفيما يلي أبرز تطورات المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات *
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – آب	
		2010	2011
-5.0	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-6.5	1.1
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – أيلول**	
		2010	**2011**
18.7	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	11.3	17.7
7.8	المساحات المرخصة للبناء	-0.6	31.9

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – تموز	
		2010	2011
13.6	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	15.4	9.7
30.3	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	27.8	1.5
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – آب**	
		2010	**2011**
39.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	27.3	22.0
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – أيلول**	
		2010	**2011**
26.7	إنتاج الفوسفات	28.6	16.9
72.2	إنتاج البوتاس	50.9	24.8

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2010 كاملاً	البنـــــــــد	كانون ثاني – آذار	
		2010	2011
-3.0	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-7.0	-6.6
-3.8	إنتاج الاسمنت	0.1	-15.1
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – آب**	
		2010	**2011**
-5.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-6.4	-3.1
-3.1	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-4.6	-1.0
عام 2010 كاملاً	**البنـــــــــد**	**كانون ثاني – أيلول**	
		2010	**2011**
19.9	عدد المغادرين	23.4	-22.9
-5.3	إنتاج المنتجات البترولية	-4.2	-6.3
9.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	17.3	-8.7
5.4	إنتاج الأسمدة	16.4	-4.6

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.8٪، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. هذا وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام بارتفاع اسعار السلع الأساسية، وخصوصاً النفط والمواد الغذائية في الأسواق الدولية.

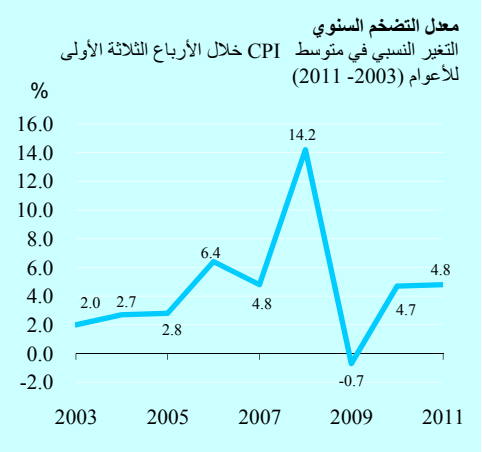

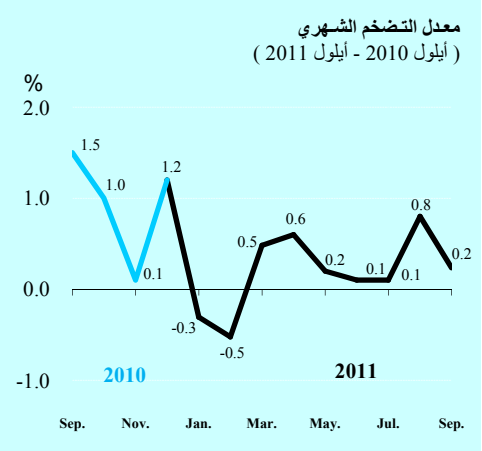

أما خلال شهر أيلول من العام الحالي، فقد ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة طفيفة بلغت 0.2٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه، وجاء هذا التطور الشهري بشكل أساس محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها "الخضروات" و"الألبان ومنتجاتها والبيض" إلى جانب بند التعليم.

وفيما يتعلق بتطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز المستجدات بهذا الخصوص:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة 4.8٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **وبذلك تسهم هذه المجموعة بمقدار 1.8 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011**. وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "السكر ومنتجاته" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 8.7٪، وكذلك "اللحوم والدواجن" بنسبة 7.6٪ و"الفواكه" (4.0٪) والخضروات (2.5٪). في المقابل، انخفضت أسعار "الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 2.5٪ مقابل ارتفاع نسبته 0.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 6.0٪** خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **لتسهم بذلك بمقدار 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد التحليل**. وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بارتفاع أسعار بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة 6.0٪ و 5.7٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بالمقارنة مع 0.6٪ و 2.1٪ على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2010.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة 3.9٪** بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011**. وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لبند "الإيجارات" بنسبة 4.9٪ وبند "الوقود والإنارة" بنسبة 3.2٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0.9٪ لبند "ترميم المساكن والنفايات والماء" و 4.6٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة بلغت 5.3٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 6.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2010، **مساهمة بذلك بمقدار 1.7 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011**. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار معظم بنودها وخصوصاً بند "العناية الشخصية" (9.5٪)، و"النقل" (7.6٪)، و"التعليم" (5.7٪)، في حين انخفضت أسعار بعض البنود أبرزها بند "الاتصالات" (بنسبة 2.5٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية وفراً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 75.1 مليون دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من العام الحالي مقارنة بعجز مالي بلغ 439.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (1,046.0 مليون دينار)، فإن الموازنة العامة تكون قد حققت عجزاً مالياً مقداره 970.9 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 687.9 خلال نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية آب 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 851.0 مليون دينار ليبلغ 8,831.0 مليون دينار (43.3٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية آب 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 501.0 مليون دينار ليبلغ 7,353.0 مليون دينار (36.1٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 33.7 مليون دينار ليبلغ 4,644.5 مليون دينار (22.8٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال شهر آب والشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:-

- **الإيرادات العامة**

شهدت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) انخفاضاً خلال شهر آب 2011 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 26.0 مليون دينار أو ما نسبته 7.3٪ لتصل إلى 331.0 مليون دينار. وعليه، فقد ارتفعت الإيرادات العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بمقدار 827.0 مليون دينار أو ما نسبته 26.3٪ لتصل إلى 3,966.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كلٍ من المساعدات الخارجية بمقدار 797.4 مليون دينار والإيرادات المحلية بمقدار 29.6 مليون دينار.

أبرز تطورات الموازنة العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آب		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – آب		معدل النمو (٪)
	2010	2011		2010	2011	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**357.0**	**331.0**	**-7.3**	**3,139.3**	**3,966.3**	**26.3**
الإيرادات المحلية، منها:	316.2	309.0	-2.3	2,890.7	2,920.3	1.0
الإيرادات الضريبية، منها:	242.1	225.1	-7.0	2,059.1	2,105.0	2.2
ضريبة المبيعات	182.5	169.7	-7.0	1,279.4	1,303.6	1.9
الإيرادات الأخرى، منها:	72.7	82.2	13.1	819.4	801.6	-2.2
رسوم تسجيل الأراضي	10.9	11.8	8.3	89.0	93.1	4.6
المساعدات الخارجية	40.8	22.0	-46.1	248.6	1,046.0	320.8
إجمالي الإنفاق	**515.8**	**586.4**	**13.7**	**3,578.6**	**3,891.2**	**8.7**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-158.8**	**-255.4**		**-439.3**	**75.1**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بمقدار 29.6 مليون دينار أو ما نسبته 1.0٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لـتصل إلى 2,920.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لارتفاع كلٍ من حصيلة الإيرادات الضريبية والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 45.9 مليون دينار و 1.5 مليون دينار على التوالي، وانخفاض حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 17.8 مليون دينار.

➢ الإيرادات الضريبية

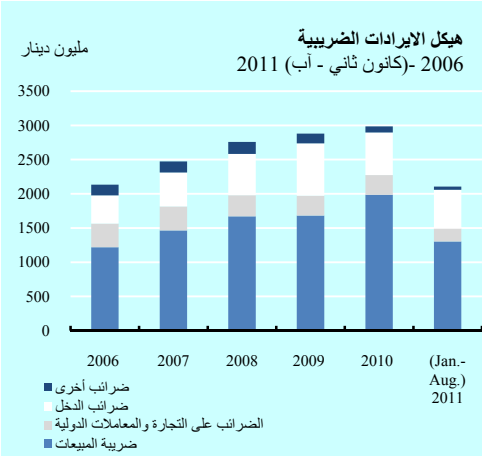

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 بمقدار 45.9 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 2,105.0 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 72.1٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 24.2 مليون دينار أو ما نسبته 1.9٪ لتبلغ 1,303.6 مليون دينار، وقد جاء الارتفاع محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 46.9 مليون دينار، وحصيلة ضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 0.9 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 19.4 مليون دينار، وحصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 4.2 مليون دينار.
- **ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 2.8 مليون دينار أو ما نسبته 1.5٪ لتبلغ 189.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 6.7 مليون دينار.

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 37.4 مليون دينار أو ما نسبته 7.1٪ لتصل إلى 566.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 39.5 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 2.1 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.8٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 457.6 مليون دينار (منها 218.9 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

≫ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بمقدار 17.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.2٪ لتصل إلى 801.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لانخفاض حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 28.3 مليون دينار لتبلغ 198.3 مليون دينار (منها 178.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة) وإنخفاض بند ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 8.9 مليون دينار ليبلغ 395.4 مليون دينار، في حين ارتفعت حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 19.4 مليون دينار لتبلغ 207.9 مليون دينار.

≫ الاقتطاعات التقاعدية

ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بمقدار 1.5 مليون دينار لتبلغ 13.7 مليون دينار.

- **المساعدات الخارجية**

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بمقدار 797.4 مليون دينار لتبلغ 1,046.0 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة في شهر آب 2011 ارتفاعاً مقارنة مع نفس الشهر من عام 2010 بمقدار 70.6 مليون دينار أو ما نسبته 13.7٪ لتصل إلى 586.4 مليون دينار. وكذلك شهدت النفقات العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 312.6 مليون دينار أو ما نسبته 8.7٪ لتبلغ 3,891.2 مليون دينار. وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 13.4٪ من جهة، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 18.3٪، من جهة أخرى.

النفقات الجارية

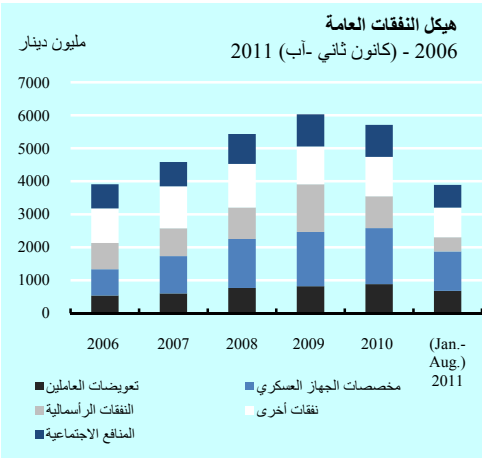

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بمقدار 409.5 مليون دينار أو ما نسبته 13.4٪ لتصل إلى 3,457.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 91.6 مليون دينار لتبلغ 679.0 مليون دينار، كما سجل بند دعم السلع ارتفاعاً بمقدار 138.8 مليون دينار نظراً لارتفاع أسعار السلع الأساسية عالمياً وتحديداً مادة القمح إلى جانب استمرار دعم اسطوانة الغاز المنزلي ليسجل هذا البند ما مقداره 243.9

مليون دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع 105.1 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2010. أما بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي فقد ارتفع بمقدار 28.2 مليون دينار ليصل إلى 270.8 مليون دينار، وكذلك ارتفعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 80.9 مليون دينار لتصل إلى 689.4 مليون دينار. كما ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 47.8 مليون دينار لتبلغ 1,191.6 مليون دينار، وفي المقابل، شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً بمقدار 17.0 مليون دينار ليبلغ 175.3 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 انخفاضاً بمقدار 96.9 مليون دينار، أو ما نسبته 18.3٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 لتصل إلى 434.0 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 وفراً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 75.1 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 439.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 وفراً أولياً،** وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 345.9 مليون دينار مقابل عجز أولي بلغ مقداره 196.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

الدين العام

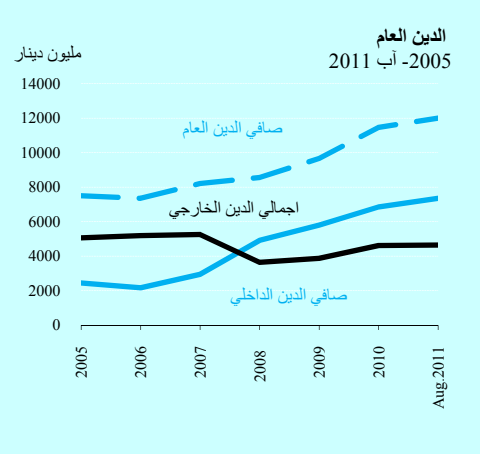

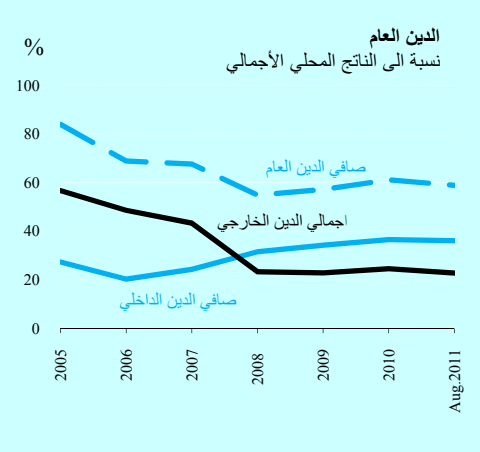

- **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية آب 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 851.0 مليون دينار ليبلغ 8,831.0 مليون دينار (43.3٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 287.0 مليون دينار وارتفاع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 564.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 354.0 مليون دينار ليصل إلى 6,764.0 مليون دينار في نهاية آب 2011، من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 872.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية آب 2011 ارتفاعاً** مقداره 501.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليبلغ 7,353.0 مليون دينار (36.1٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 851.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2010 بمقدار 350.0 مليون دينار.

- **ارتفاع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية آب 2011 عن مستواه في نهاية عام 2010 بمقدار 33.7 مليون دينار ليبلغ 4,644.5 مليون دينار (22.8٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 38.0٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 9.0٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 22.7٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 19.1٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية آب 2011 بمقدار 534.7 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2010 ليصل إلى 11,997.5 مليون دينار (58.9٪ من GDP) مقابل 11,462.8 مليون دينار (61.1٪ من GDP) في نهاية عام 2010. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً مقداره 2.2 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2010.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2011 ما مقداره 290.7 مليون دينار (منها 71.4 مليون دينار فوائد) مقابل 245.2 مليون دينار (منها 58.4 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

❐ الإجراءات الماليـــة والسعرية

♦ تم خلال شهر أيلول 2011 تعديل أسعار عدد من المشتقات النفطية المشار إليها في الجدول أدناه:-

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2011		التغير ٪
		آب	أيلول	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	620	620	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	795	795	0.0
السولار	فلس/لتر	515	515	0.0
الكاز	فلس/لتر	515	515	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0
زيت الوقود للصناعة	**دينار/طن**	**517.4**	**501.2**	**-3.1**
زيت الوقود للبواخر	**دينار/طن**	**517.4**	**511.2**	**-1.2**
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	**فلس/لتر**	**640.0**	**614**	**-4.1**
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	**فلس/لتر**	**645.0**	**619**	**-4.0**
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	**فلس/لتر**	**660.0**	**634**	**-3.9**
الإسفلت	**دينار/طن**	**553.9**	**536.7**	**-3.1**

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

♦ التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة الأردنية والولايات المتحدة بقيمة 300.0 مليون دولار تتضمن ما قيمته 250.0 مليون دولار على شكل ضمانات قروض لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحافظات، ومنحة بقيمة 50.0 مليون دولار مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (تشرين أول 2011).

- تم خلال شهر تشرين أول 2011 التوقيع على خمس اتفاقيات منح مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بقيمة 359.3 مليون دولار، وذلك ضمن برنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية الاعتيادية للمملكة لعام 2011، وذلك بغرض:

  – تمويل المشاريع التنموية ذات الأولوية المدرجة في قانون الموازنة العامة لتخفيض العجز (بقيمة 184 مليون دولار).

  – تنمية الموارد البشرية (بقيمة 88.5 مليون دولار) من خلال: دعم قطاع التعليم (بقيمة 48.1 مليون دولار)، دعم قطاع الصحة (بقيمة 23.6 مليون دولار)، تمكين المرأة والأطفال والشباب (بقيمة 14.6 مليون دولار)، في حين تم تخصيص المبلغ المتبقي (2.2 مليون دولار) كدعم لتنفيذ البرنامج من قبل الوكالة الأمريكية.

  – تعزيز النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية (بقيمة 39.8 مليون دولار) من خلال تمويل عدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية والهادفة إلى تحسين الفرص الاقتصادية ودعم التجارة والاستثمار.

  – إدارة مصادر المياه والبيئة (بقيمة 25 مليون دولار) وذلك من خلال استكمال تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية ضمن قطاعي المياه والبيئة.

- – استكمال تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية ضمن قطاعات العدل والإعلام والحاكمية الرشيدة (بقيمة 22 مليون دولار).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت ارتفعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آب من عام 2011 بنسبة 18.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 456.4 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 16.1٪ لتبلغ 3,757.5 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر آب من عام 2011 بنسبة 6.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 1,031.8 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 18.1٪ لتبلغ 8,425.6 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آب من عام 2011 انخفاضاً نسبته 2.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 575.4 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 19.7٪ ليبلغ 4,668.1 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفضت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر أيلول من عام 2011 بنسبة 15.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 لتبلغ 186.2 مليون دينار، في حين انخفضت مدفوعات هذا البند بنسبة 24.0٪ خلال شهر أيلول من عام 2011 لتبلغ 74.3 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 17.7٪ لتبلغ 1,543.4 مليون دينار، كما انخفضت مدفوعاته بنسبة 2.5٪ وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010 لتبلغ 787.7 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر أيلول من عام 2011 بنسبة 6.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2010 ليبلغ 209.6 مليون دينار. أما خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة بلغت 4.5٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليبلغ 1,834.1 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من عام 2011 عجزاً مقداره 1151.4 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 549.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

- سجّل **الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة** صافي تدفق للداخل مقداره 560.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بحوالي 655.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- سجّل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية شهر حزيران من عام 2011 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 676.1 مليون دينار ليصل إلى 13,896.2 مليون دينار مقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2011.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 447.5 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 1,289.6 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 1,737.1 مليون دينار ليبلغ 11,591.6 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الثمانية شهور الأولى للأعوام 2010، 2011

بالمليون دينار

	كانون الثاني – آب			
	2010	معدل النمو (٪)	2011	معدل النمو (٪)
	القيمة	2010/2009	القيمة	2011/2010
التجارة الخارجية	9,854.5	11.1	11,591.6	17.6
الصادرات الكلية	3,235.3	6.7	3,757.5	16.1
الصادرات الوطنية	2,718.5	15.9	3,166.0	16.5
المعاد تصديره	516.8	-24.7	591.5	14.5
المستوردات	7,136.0	9.3	8,425.6	18.1
الميزان التجاري	-3,900.7	11.6	-4,668.1	19.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الثمانية شهور الأولى للأعوام 2010، 2011.

بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
العراق	425.0	509.1	19.8
الولايات المتحدة الأمريكية	431.4	486.0	12.7
الهند	343.9	324.8	-5.6
السعودية	275.3	287.7	4.5
لبنان	81.4	151.6	86.2
سوريا	129.8	140.1	7.9
الإمارات	123.2	106.0	-14.0
المستوردات			
السعودية	1,316.1	1,987.4	51.0
الصين	774.4	873.6	12.8
إيطاليا	261.8	472.5	80.5
الولايات المتحدة الأمريكية	397.3	461.7	16.2
المانيا	492.7	374.8	-23.9
مصر	340.3	360.1	5.8
كوريا الجنوبية	317.7	297.5	-6.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 ارتفاعاً نسبته 16.1٪ لتصل إلى 3,757.2 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 6.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الصادرات الوطنية بمقدار 447.5 مليون دينار أو ما نسبته 16.5٪ لتصل إلى 3,166.0 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 74.7 مليون دينار أو ما نسبته 14.5٪ لتصل إلى 591.5 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطورات الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 113.0 مليون دينار أو ما نسبته 70.4٪ لتصل إلى 273.6 مليون دينار، مقارنة مع نسبة تراجع وصلت إلى 20.9٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 29.7٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 31.3٪. وتعتبر الهند واندونيسيا وتركيا الأسواق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 80.3٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسـفات.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال الثمانيـة شـهور الأولى من عامي 2010 و 2011، بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**2,718.5**	**3,166.0**	**16.5**
الملابس	**415.6**	**475.5**	**14.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	386.5	440.3	13.9
البوتاس	**263.3**	**371.0**	**40.9**
الصين	34.6	98.4	184.4
الهند	115.2	58.5	-49.2
ماليزيا	29.9	53.2	77.9
الفوسفات	**160.6**	**273.6**	**70.4**
الهند	106.5	173.5	62.9
أندونيسيا	30.5	28.9	-5.2
تركيا	0.0	17.4	-
الخضروات	**238.8**	**261.2**	**9.4**
العراق	58.0	73.0	25.9
سوريا	59.5	70.6	18.7
منتجات دوائية وصيدلية	**245.6**	**226.1**	**-7.9**
السعودية	63.9	57.7	-9.7
الجزائر	38.9	25.2	-35.2
السودان	25.8	23.4	-9.3
الأمارات	11.9	18.8	58.0
الأسمدة	**190.9**	**171.8**	**-10.0**
الهند	110.2	74.4	-32.5
أثيوبيا	24.3	70.3	189.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

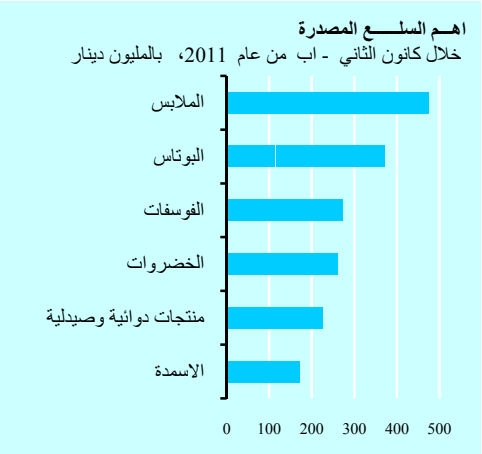

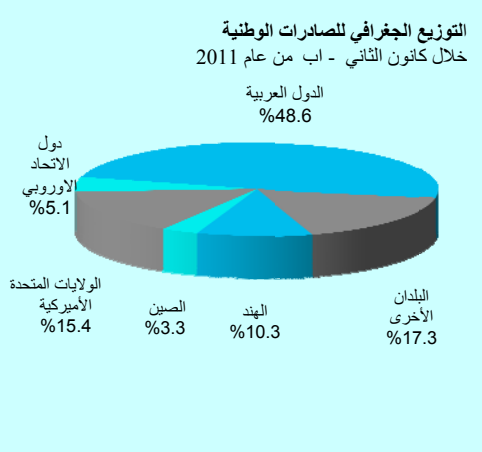

- ارتفاع الصادرات من **البوتاس** بمقدار 107.7 مليون دينار أو ما نسبته 40.9٪ لتصل إلى 371.0 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 47.2٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الصين والهند وماليزيا ما نسبته 56.6٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

- ارتفاع الصادرات من **الخضروات** بمقدار 22.4 مليون دينار، أو ما نسبته 9.4٪ لتصل إلى 261.2 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 21.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. حيث استحوذت أسواق كل من العراق وسوريا على ما نسبته 55.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- انخفاض صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 19.1 مليون دينار أو ما نسبته 10.0٪ لتصل إلى 171.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع بلغت نسبته 15.6٪ خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى الهند وأثيوبيا ما نسبته 84.2٪ من إجمالي صادرات الأردن من الأسمدة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات والفوسفات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والأسمدة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 على ما نسبته 56.2٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 55.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية ولبنان وسوريا والإمارات على ما نسبته 63.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 مقابل 66.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق ارتفاعاً مقداره 1,289.6 مليون دينار أو ما نسبته 18.1٪ لتبلغ 8,425.6 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 9.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع مستوردات المملكة من **المشتقات النفطية** بمقدار 488.4 مليون دينار، أو ما نسبته 145.4٪ لتصل إلى 824.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 93.2٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وتعتبر أسواق كل من السعودية وإيطاليا وروسيا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه السلع.

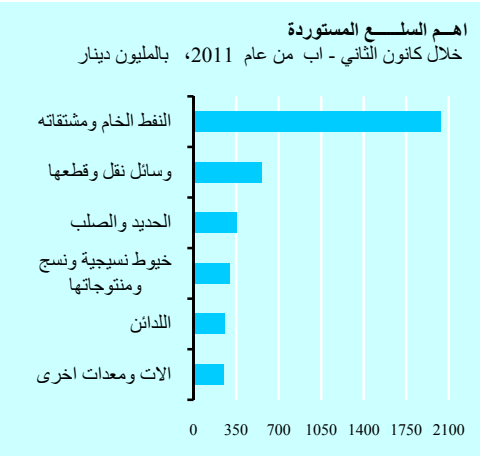

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 365.0 مليون دينار أو ما نسبته 43.0٪ لتصل إلى 1,214.6 مليون دينار، مقارنة مع نسبة ارتفاع وصلت إلى 32.6٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 45.1٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 1.5٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من **الحديد والصلب** بمقدار 77.0 مليون دينار أو ما نسبته 27.2٪ لتصل إلى 359.6 مليون دينار، مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 12.8٪ للفترة المماثلة من العام السابق. وقد استحوذت أسواق كل من تركيا وأوكرانيا وروسيا على ما نسبته 53.4٪ من مستوردات المملكة من هذه المادة.

- تراجع مستوردات المملكة من **وسائط النقل وقطعها** بمقدار 115.4 مليون دينار أو ما نسبته 17.4٪ لتصل إلى 549.1 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 9.4٪ لنفس الفترة من العام السابق. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية وألمانيا واليابان ما نسبته 67.7٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية شهور الأولى لعامي 2010 و 2011 بالمليون دينار

	2010	2011	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**7,136.0**	**8,425.6**	**18.1**
النفط الخام	**849.6**	**1,214.6**	**43.0**
السعودية	747.9	1,134.4	51.7
مشتقات نفطية	**335.9**	**824.3**	**145.4**
السعودية	101.1	240.7	138.1
إيطاليا	41.0	216.1	427.1
روسيا	0.0	154.2	-
وسائط النقل وقطعها	**664.5**	**549.1**	**-17.4**
كوريا الجنوبية	163.6	182.4	11.5
ألمانيا	134.9	113.2	-16.1
اليابان	160.6	76.2	-52.6
الحديد والصلب	**282.6**	**359.6**	**27.2**
تركيا	51.5	86.7	68.3
أوكرانيا	72.0	67.7	-6.0
روسيا	38.3	37.8	-1.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**261.8**	**299.3**	**14.3**
الصين	128.2	134.4	4.8
تايوان	41.4	60.7	46.6
تركيا	11.7	20.0	70.9
اللدائن	**205.2**	**254.4**	**24.0**
السعودية	81.3	106.6	31.1
الكويت	18.2	13.7	-24.7
كوريا الجنوبية	6.2	11.6	87.1
آلات ومعدات أخرى	**217.8**	**246.0**	**12.9**
الصين	50.0	60.9	21.8
المانيا	30.0	32.7	9.0
ايطاليا	26.3	32.5	23.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

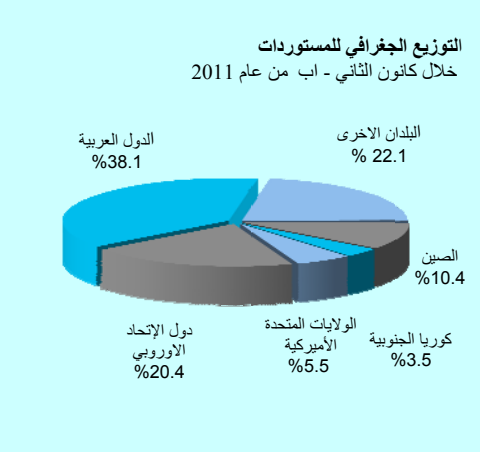

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"المشتقات النفطية" و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" واللدائن و"آلات ومعدات أخرى" على ما نسبته 44.6٪ من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 مقابل 39.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2010. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وإيطاليا والولايات المتحدة الأميركية وألمانيا ومصر وكوريا الجنوبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 على ما نسبته 57.3٪ من إجمالي المستوردات مقابل 54.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2010.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 74.7 مليون دينار أو ما نسبته 14.5٪ لتبلغ 591.5 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2011 ارتفاعاً مقداره 767.4 مليون دينار أو ما نسبته 19.7٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2010 ليصل إلى 4,668.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 بنسبة بلغت 4.5٪ مقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق لتبلغ 1,834.1 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 انخفاضاً مقداره 333.0 مليون دينار (17.7٪) لتصل إلى 1, 543.4 مليون دينار. وتجدر الإشارة إلى أن عدد زوار المملكة (السياح) قد انخفض بنسبة 20.1٪ خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 مقارنة بذات الفترة من عام 2010.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2011 انخفاضاً نسبته 2.5٪ لتصل إلى 787.7 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2011 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2010 إلى ما يلي:-

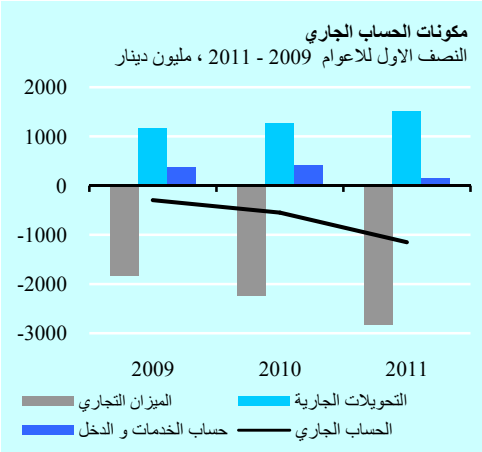

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,151.4 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 549.1 مليون دينار تم تسجيله خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2011 بمقدار 582.9 مليون دينار (26.0٪) ليصل إلى 2,823.2 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 2,240.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.

- تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 83.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011 متراجعاً عن وفر بلغ 284.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010. وجاء هذا التراجع بشكل رئيس محصلة لانخفاض صافي بند السفر بمقدار 141.0 مليون دينار، وارتفاع العجز المسجل في صافي بند النقل بمقدار 89.2 مليون دينار، هذا من جهة، وارتفاع الوفر في صافي بند الخدمات الحكومية بمقدار 29.6 مليون دينار، من جهة أخرى.
- انخفاض الوفر المتحقق في حساب الدخل بنحو 60.5 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال النصف الأول من عام 2010 ليصل إلى 69.0 مليون دينار، وذلك نتيجة زيادة العجز لصافي دخل الاستثمار بمقدار 43.8 مليون دينار وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 16.7 مليون دينار.
- ارتفاع وفر صافي التحويلات الجارية بمقدار 242.3 مليون دينار ليصل إلى 1,519.6 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2011 بمقدار 118.2 مليون دينار لتسجل 464.1 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 124.1 مليون دينار ليصل إلى 1,055.5 مليون دينار. ويذكر أن مقبوضات حوالات الأردنيين العاملين في الخارج خلال النصف الأول من عام 2011 قد سجّلت انخفاضاً مقداره 18.4 مليون دينار (1.5٪)، كما انخفضت مدفوعات حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن بنحو 26.2 مليون دينار (15.9٪).

أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال النصف الأول من عام 2011 صافي تدفق للداخل مقداره 1,597.2 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 639.3 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2010. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة لصافي تدفق للداخل مقداره 560.9 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2011 مقارنة بحوالي 655.0 مليون دينار خلال النصف المماثل من عام 2010، بينما سجل الاستثمار المباشر في الخارج ارتفاعاً بنحو 15.4 مليون دينار مقابل انخفاض مقداره 2.4 مليون خلال النصف المماثل من عام 2010.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 131.7 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 37.1 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2010.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 173.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 347.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.
- انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2011 بمقدار 1,093.5 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 292.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2010.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية شهر حزيران من عام 2011 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,896.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 13,220.1 مليون دينار في نهاية شهر آذار من عام 2011. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2011 بمقدار 1105.5 مليون دينار ليصل إلى 30,981.6 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 815.8 مليون دينار لتبلغ 7,082.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 311.2 مليون دينار ليبلغ 16,108.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 46.5 مليون دينار ليبلغ 2,967.8 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض استثمارات الحافظة لغير المقيمين في البنوك بمقدار 78.5 مليون دينار.
- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة بالمملكة بمقدار 20.8 مليون دينار ليبلغ 4,128.2 مليون دينار.

■ ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر حزيران من عام 2011 بالمقارنة مع نهاية شهر آذار من عام 2011 بمقدار 429.4 مليون دينار ليصل إلى 17,085.4 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لارتفاع ودائع البنوك التجارية في الخارج بمقدار 678.9 مليون دينار وارتفاع الاصول الأخرى للبنك المركزي بمقدار 126.5 مليون دينار وارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بقيمة 6.2 مليون دينار وانخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 319.9 مليون دينار ، وانخفاض الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة للجهات غير المقيمة بمقدار 38.5 مليون دينار.